

Distr.: General  
17 May 2011  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة العمل من أجل المعونة (أكشن إيد)، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2011/100 و Corr.1.



## بيان\*

تود منظمة العمل من أجل المعونة الدولية أن تثنى على الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإرجاء العمليات والاستعراضات الإقليمية التحضيرية والاعتراف بأهمية وجود هيئة تنسيقية في الأمم المتحدة تنسق المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونحیی المجلس على اختيار موضوع هذا العام الذي جاء في الوقت المناسب والذي يركز على أهداف متعلقة بالتعليم. ولا نغالي في التأكيد على ضرورة مناقشة الإنجازات التي تحققت في مجال توفير تعليم شامل ذي نوعية جيدة. ونود الاعتراف بأن الأهداف الإنمائية للألفية أحدثت تحسينات ضخمة في قطاع التعليم وغيره من القطاعات ولكن لا يزال يتعين فعل الشيء الكثير من أجل تحقيق تطلعات عام ٢٠١٥ في الاحترام الكامل للكرامة والحقوق الإنسانية لجميع سكان العالم. ونؤمن بأن عام ٢٠١١ يجب أن يكون عام تجديد الدول لالتزامها كي توضع الأطر القانونية وأطر السياسات المدعومة بالموارد موضع التطبيق من أجل تحقيق توفير التعليم للجميع، وإعمال الحق في التعليم.

ويتسم تحقيق أهداف مبادرة توفير التعليم للجميع ببالغ الأهمية لبلوغ الأهداف الثمانية كلها، وذلك، إلى حد ما، راجع إلى التأثير المباشر للتعليم على صحة الطفل والصحة الإنجابية، فضلا عن أن توفير التعليم للجميع قد أدى إلى نشوء مجموعة من الخبرات في مجال التعاون المتعدد الشركاء نحو تحقيق غايات عام ٢٠١٥. ونشير إلى أنه لا يزال يوجد ٦٧ مليون طفل غير منتظمين في مدارس و ٧٥٩ مليون أمي بالغ، وأن رداءة التعليم لا تزال سائدة مما يؤدي إلى خروج مئات ملايين الأطفال من المدارس دون اكتساب المهارات الأساسية، وإلى انخفاض مستويات الانتقال إلى التعليم الثانوي، ومحدودية فرص التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفرصة التعلم الثانية لمن تسربوا من المدارس.

ونعتقد بوجود أولويتين رئيسيتين للعمل في عام ٢٠١١، وهما:

- على الدول الوفاء بالتزاماتها في مجال التعليم والتمسك بمبادئ عدم التمييز حتى يتسنى لجميع المواطنين الحصول على حقوقهم في التعليم ولا سيما النساء والفتيات؛
- على الدول توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها لتحقيق توفير التعليم للجميع بوسائل منها التعاون الدولي.

\* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

## ملاحظات ختامية

يتعين على المجلس القيام بدور أساسي في مساءلة الحكومات عن التزاماتها بوضع آليات مناسبة للمتابعة. ونوصي المجلس، بغية تعزيز الجهود المبذولة حاليا في مجال التعليم على المستوى الدولي، بأن يسترشد بعمليات الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع. وينبغي للمجلس أن يقدم بدوره تقارير إلى المجتمع العالمي تتسم بالقوة والجرأة عن أداء الدول. ونقترح أيضا أن يشترك المجلس مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نظرا لما لها من تأثير قوي في قدرة البلدان على انتهاج سياسات متقدمة والتمويل الكامل للتعليم.